الأمم المتحدة
A/RES/70/69

Distr.: General
11 December 2015

الجمعية العامة

الدورة السبعون
البند ٩٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[بناء على تقرير اللجنة الأولى (*A/70/462*)]

٧٠/٦٩ - الذكرى السنوية الخامسة والثلاثون لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٤/٨٣ ميم المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن ينشئ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وإلى قرارها ٣٩/١٤٨ حاء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي اعتمدت فيه النظام الأساسي للمعهد،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٥/٦٢ زاي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٥٥/٣٥ ألف المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٦٠/٨٩ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٥/٨٧ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن كل من الذكرى السنوية العاشرة، والعشرين، والخامسة والعشرين، والثلاثين لإنشاء المعهد،

وإذ تضع في اعتبارها أن توفير بحوث مستقلة ومتعمقة بشأن المسائل الأمنية والاحتمالات المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار للمجتمع الدولي لا يزال أمرا ضروريا،

وإذ تشدد على إسهام المعهد إلى حد كبير في التفكير في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي في السياق الراهن وتحليلها،

وإذ تسلم بما للمعهد، من خلال بحوثه وحلقاته الدراسية وشبكاته وأنشطة التوعية التي يضطلع بها ومنشوراته، من إمكانات لتقديم المساعدة في المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح وفي الجهود الرامية إلى كفالة قدر أكبر من الأمن الدولي عن طريق خفض مستوى التسلح تدريجيا، وللإسهام في التثقيف في هذا المجال،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تكرر تأكيد انشغالها إزاء الحالة التمويلية غير المستدامة التي تشهدها ميزانية العمليات المؤسسية للمعهد،

وإدراكا منها بأن التوصل إلى حل ناجع للتغلب على الصعوبات التي يواجهها المعهد وإدارته بفعالية سيعود بالفائدة على المعهد، بوصفه مؤسسة مستقلة منشأة في إطار الأمم المتحدة، للمضي قدما بولايتها المتمثلة في تحقيق توقعات الدول الأعضاء وتيسير التقدم في جهود نزع السلاح،

وإذ تلاحظ أن توصية المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح لم تنفذ حتى الآن، وإذ تؤكد ملاحظات المجلس وتوصياته الواردة في التقرير الأخير الذي أعده الأمين العام عن أعمال المجلس[1]،

وإذ تعرب عن دعمها للمعهد في جهوده الرامية إلى الامتثال التام لنظام أوموجا وللمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام،

١ - **ترحب** بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛

٢ - **تسلم** بأهمية الأعمال التي يقوم بها المعهد وحسن توقيتها ونوعيتها العالية؛

٣ - **تكرر الإعراب عن اقتناعها** بضرورة أن يواصل المعهد إجراء بحوث مستقلة بشأن المشاكل المتصلة بنزع السلاح والأمن، وأن يجري بحوثا متخصصة تتطلب درجة عالية من الخبرة الفنية؛

٤ - **تؤكد** أهمية المعهد بوصفه مؤسسة قائمة بذاتها ومستقلة تساهم، من خلال بحوثها وتحليلاتها وأنشطتها، في إحراز التقدم في سبيل نزع السلاح وفي جعل العالم أكثر أمانا في نهاية المطاف؛

٥ - **تشدد** على المساهمة التي يقدمها المعهد وينبغي له مواصلة تقديمها في ميدان التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار في جميع مناطق العالم؛

٦ - **تناشد** جميع الدول الأعضاء أن تواصل تقديم تبرعات مالية إلى المعهد، وتشجعها بقوة على عدم تخصيص هذه التبرعات لأغراض محددة بغية الإسهام في تمكينه من الاستمرار وفي جودة ما يضطلع به من أعمال على المدى الطويل؛

---

(١) A/70/186.

٧ - **ترحب** بإنشاء صندوق لرأس المال الدائر (''صندوق الاستقرار'') في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتشجع الدول الأعضاء على المساهمة في هذا الصندوق؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الدعم الإداري وغيره من أشكال الدعم إلى المعهد،

٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم، كإجراء استثنائي لا يتكرر هدفه صون مستقبل المعهد ودون إرساء سابقة في هذا الصدد، اقتراحا للتمويل في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يراعي الموارد الإضافية في ضوء التوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح[1]؛

١٠ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يكلّف طرفا ثالثا مستقلا بإجراء تقييم وبمهمة إعداد تقرير عن الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية للمعهد في المستقبل، يحدّد فيه هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذجا تشغيليا حسبما يلزم لتحقيق ولاية المعهد وأهدافه فيما وراء فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا في هذا الصدد يراعي فيه نتائج التقييم السالف الذكر.

الجلسة العامة ٦٧
٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥